

مؤشر PMI لشركة HSBC في الإمارات العربية المتحدة

مؤشر الأداء الاقتصادي PMI يشهد ارتفاعاً للشهر العاشر على التوالي خلال شهر سبتمبر، مشيراً إلى تحسن أوضاع العمل بوتيرة أسرع

ملخص

أنهى مؤشر الأداء الاقتصادي الرئيسي PMI لشركة HSBC في الإمارات العربية المتحدة الذي يتم تعديله دورياً - وهو مؤشر مركب تم إعداده ليقيس مقياساً رقمياً بسيطاً يسهل فهم أداء القطاع الخاص - الربع المالي الثالث من العام 2010 على ارتفاع استمر 10 أشهر بعد أن سجل 52.6 نقطة خلال شهر سبتمبر. سجل المؤشر صعوداً عن قراءته في شهر أغسطس التي وصلت إلى 52.1 نقطة، وتشير هذه الزيادة إلى تحسن أسرع (على الرغم أنها لا تزال متواضعة) في تعافي اقتصاد القطاع الخاص في الإمارات العربية المتحدة. وقد أدى إلى ارتفاع المؤشر الرئيسي ارتفاع المؤشرات الخمسة المكونة له (مؤشر مواعيد تسليم الموردين تم عكسه لعمل مؤشر الأداء الاقتصادي PMI). شهد نمو الإنتاج في القطاع الاقتصادي الخاص بالإمارات العربية المتحدة زيادة أخرى خلال شهر سبتمبر، محققاً معدلاً قوياً كان الأسرع منذ شهر أبريل. وقد خلف هذه الزيادة الأخيرة تدفق للأسرع للأعمال الجديدة. شهدت الطلبات الجديدة المستلمة زيادة قوية وصلت إلى أقوى معدل لها على مدار تسعة أشهر، والتي ربطها أعضاء لجنة الدراسة بتحسين الأوضاع الاقتصادية. وتشير البيانات إلى أن الطلب المحلي والخارجي على بضائع وخدمات المنطقة ظل قوياً خلال فترة الدراسة الأخيرة، حيث تعكس المؤشرات التي تقيس اتجاهات إجمالي الأعمال الجديدة وطلبات التصدير تسجيل كل منها أعلى من المستوى المحايد 50.0 نقطة. بينت الشركات أن الطلب من الشركاء التجاريين قد شهد تحسناً، وخصوصاً من المملكة العربية السعودية وقطر.

ورغم الزيادات التي شهدتها الطلبات الجديدة، ظلت الأعمال الجارية لدى القطاع الخاص الإماراتي في الانخفاض خلال شهر سبتمبر. وأشار المشاركون في الدراسة إلى أن نمو النشاط قد فاق زيادة الأعمال الجديدة وترتب على ذلك تراجع حجم تراكمات الأعمال غير المنجزة. ومع ذلك، فقد كان معدل التراجع هو المعدل الأقل على مدار سبعة أشهر.

وقد قامت الشركات بزيادة أعداد العاملين لديها وزادت من أنشطة الشراء في شهر سبتمبر لمواجهة زيادة متطلبات العمل وتوسعات الشركة. ونتيجة لذلك، شهد معدل خلق الوظائف الجديدة زيادة كبيرة. كما شهد الشراء زيادة أسرع، ولكن النمو ظل ضعيفاً.

وتعكس زيادة حجم المواد الخام والبضائع شبه المصنعة لدى شركات القطاع الخاص الإماراتي خلال شهر سبتمبر زيادة معدل الحصول على مستلزمات الإنتاج. وقد جاء هذا بعد أربعة أشهر من التراجع. وعلى أي حال، فقد كان معدل التوسع طفيفاً وحسب.

وعلى الرغم من الطلب القوي على مستلزمات الإنتاج، إلا أن متوسط أداء الموردين قد واصل التحسن مع نهاية الربع المالي الثالث. حيث شهدت المهل الزمنية اختزلاً طفيفاً، وإن كان بمدى أقل من المدى الملحوظ على مدار الشهور الست الماضية. وتشير الأدلة المتواترة إلى أن الدفع الفوري للبضائع والعلاقات القوية مع الموردين كانتا السبب خلف الزيادة الأخيرة.

تسارع التضخم في إجمالي أسعار مستلزمات الإنتاج خلال شهر سبتمبر، مدفوعاً بزيادة أقوى في أسعار الشراء (والتي ربطتها الشركات بارتفاع أسعار المواد الخام، وارتفاع تكاليف الشحن وتدني سعر الصرف). ورغم ذلك، ظل معدل التضخم في إجمالي مستلزمات الإنتاج طفيفاً بالنسبة للمعايير المسجلة عبر تاريخ الدراسة. وفي الوقت نفسه، ظل تضخم تكاليف التوظيف ضعيفاً للغاية، فاقداً قوته بشكل هامشي منذ شهر أغسطس.

أدت المنافسة القوية إلى وضع قوة تسعير الشركات قيد الاختبار خلال شهر سبتمبر وشهدت الأسعار ثباتاً إلى حد كبير خلال الشهر نتيجة لذلك. وحيث شهدت الأسعار زيادة، كان هذا يعزى إلى أوضاع الطلب المواتية وارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج.

تعليق

في تعليقه على دراسة مؤشر الأداء الاقتصادي للإمارات العربية المتحدة قال سيمون ويليامز، كبير الاقتصاديين بمجموعة HSBC في منطقة الخليج:

"سجل المؤشر الرئيسي أعلى قراءة له منذ شهر نوفمبر 2009 ومن المشجع أن الزيادات المسجلة كان وراءها النمو الذي شهده حجم الإنتاج الحالي والطلبات الجديدة. جاء تعافي الاقتصاد الإماراتي متأخراً ولا تزال وتيرته تبدو خافتة، إلا أن الدراسة تشير بقوة إلى أن البيئة الاقتصادية قد وصلت إلى وضعها الطبيعي وأن النمو جارٍ."

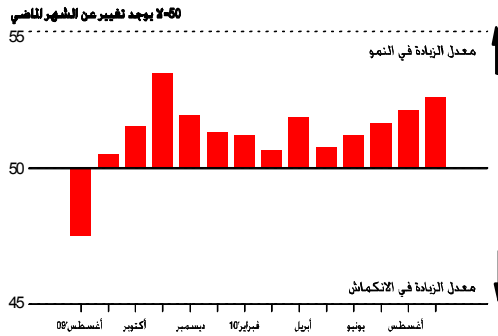
"كما أن قراءة شهر سبتمبر تدعم وجهة نظرنا بأنه، رغم زيادة أسعار السلع الاستهلاكية المتعلقة بشهر رمضان، إلا أن الديناميكية الكامنة خلف التضخم في الإمارات العربية المتحدة تعتبر ضعيفة. وعلى الرغم من الزيادة المتواضعة التي شهدتها أسعار مستلزمات الإنتاج، فإن أسعار المنتجات شهدت فتوراً، وظلت الأجور منخفضة ولا يزال الاقتصاد يشير إلى وجود فائض كبير في القدرة الإنتاجية."

النقاط الأساسية

- شهد نمو كل من الإنتاج والطلبات الجديدة زيادةً طفيفاً.
- التوظيف يسجل زيادة بمعدل قوي.
- ارتفاع أسعار الشراء ظل عاملاً أساسياً في تضخم مستلزمات الإنتاج.

نظرة عامة

مؤشر PMI لشركة HSBC في الإمارات العربية المتحدة



لمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال على:

HSBC

سيمون ويليامز، كبير الاقتصاديين لمنطقة الخليج
هاتف: 971-04-423-6925
بريد إلكتروني: simon.williams@hsbc.com

تشارلز كلارك
هاتف: 971-04-423-5640
بريد إلكتروني: charleswclarke@hsbc.com

أيمي بيترز
هاتف: 971-04-423-5608
بريد إلكتروني: aimeepeters@hsbc.com

ماركيت

كارولين لوملي، اتصالات الشركة
هاتف: +44-20-7260-2047
بريد إلكتروني: caroline.lumley@markit.com

جيمنا ولانس، خبير اقتصادي
هاتف: +44-1491-461-075
بريد إلكتروني: gemma.wallace@markit.com

ملاحظات للمحررين:

يستند مؤشر الأداء الاقتصادي (PMI) إلى البيانات المجمعة من الإجابات الشهرية على الاستبيانات التي يتم إرسالها للمسؤولين التنفيذيين في أكثر من 400 شركة من شركات القطاع الخاص، والتي تم انتقاها بعناية لتمثل الهيكل الحقيقي لاقتصاد الإمارات العربية المتحدة، بما في ذلك التصنيع، والخدمات، والبيع بالتجزئة. اللجنة متطابقة مع مجموعة التصنيف الصناعي القياسي (SIC)، بناءً على إسهام الصناعة في إجمالي الناتج المحلي (GDP). تعكس إجابات الاستبيان حجم التغيير، إن وجد، في الشهر الحالي مقارنة بالشهر الماضي بناءً على البيانات التي يتم جمعها في منتصف الشهر. يعرض "التقرير" لكل مؤشر من المؤشرات النسبة المئوية التي توضحها كل إجابة، وصافي التغيير بين رقم أعلى/أفضل التغييرات وأقل/أسوأ الإجابات، ومؤشر "الانتشار". وهذا المؤشر عبارة عن مجموعة من الردود الإيجابية، إضافة إلى أن نصف هذه الإجابات تشير إلى "نفس القيمة".

إن مؤشر الأداء الاقتصادي (PMI) هو مؤشر مركب من خمسة مؤشرات فردية وتم أخذ المؤشرات الموزونة التالية من المعهد المعتمد لأبحاث الشراء والتوريد في الاقتصاد البريطاني وتضم القيم التالية: الطلبات الجديدة - 0.3، الإنتاج - 0.25، التوظيف - 0.2، ومواعيد تسليم الموردين - 0.15، مخزون السلع المشتراة - 0.1، مع عكس مؤشر مواعيد التسليم بحيث تتحرك في اتجاه قابل للمقارنة.

تعتبر مؤشرات الانتشار ذات خصائص مؤشرات رئيسية، وهي ملخص قياس مناسب يوضح الاتجاه السائد للتغيير. تشير قراءة المؤشر الأعلى من 50 إلى زيادة شاملة في المتغير، والأدنى من 50 إلى الانخفاض.

لا تقوم ماركيت بتعديل البيانات التي تستند عليها الدراسة بعد نشرها لأول مرة، ولكن قد يتم تعديل عوامل التعديل الدورية من وقت لآخر بحسب الحاجة وهذا ما يؤثر على سلسلة البيانات المعدلة دورياً. البيانات التاريخية التي تتعلق بالأرقام المتضمنة (غير المعدلة) والسلسلة المعدلة دورياً عند نشرها لأول مرة والبيانات المعدلة التالية متاحة للمشاركين عن طريق ماركيت. برجاء الاتصال بـ economics@markit.com.

HSBC

تتخذ مجموعة إتش إس بي سي القابضة (ش.م.ع.)، الشركة الأم لمجموعة HSBC، من العاصمة البريطانية لندن مقراً لها. وتخدم المجموعة عملائها في مختلف أنحاء العالم عبر 8,000 مكتباً منتشرة في 87 دولة وإقليماً، في أوروبا وهونج كونج ومنطقة آسيا المطلة على المحيط الهادي والأمريكتين والشرق الأوسط. وتعتبر شركة HSBC، التي بلغت قيمة أصولها كما هي موقوفة بتاريخ 30 يونيو 2010 نحو 2.418 مليار دولار أمريكي، إحدى كبرى مؤسسات الخدمات المصرفية والمالية في العالم. ويتم تسويق تلك الخدمات والترويج لها تحت شعار "بنك العالم المحلي".

نبذة عن ماركيت "Markit":

ماركيت "Markit"، شركة دولية رائدة في مجال خدمات المعلومات المالية يعمل بها أكثر من 1,900 موظف. وتقدم الشركة بيانات مستقلة وتقييمات وإعدادات تجارية لجميع فئات الأصول من أجل تعزيز الشفافية، وتقليل المخاطر، وتحسين الكفاءة التشغيلية. وتشمل قائمة عملاء الشركة أهم المشاركين الرئيسيين في سوق المال. لمزيد من المعلومات، يرجى زيارة الموقع الإلكتروني www.markit.com.

نبذة عن مؤشرات الأداء الاقتصادي (PMIs):

تغطي دراسات مؤشرات الأداء الاقتصادي الآن 26 دولة ومنطقة رئيسية بما في ذلك مجموعة الدول المتعاملة باليورو "Eurozone" ومجموعة بريك BRIC (البرازيل، روسيا، الهند، الصين). وقد أصبحت مؤشرات الأداء الاقتصادي (PMIsTM) أكثر الدراسات متابعة في العالم، كما أنها المفضلة لدى البنوك المركزية، والأسواق المالية، وصانعي القرار في مجالات الأعمال وذلك لقدرتها على تقديم مؤشرات شهرية حديثة ودقيقة ومميزة للاتجاهات الاقتصادية. لمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بـ www.markit.com/economics

جميع حقوق الملكية الفكرية الخاصة بمؤشر الأداء الاقتصادي لشركة HSBC الواردة هنا مملوكة لمجموعة ماركيت المحدودة. يحظر أي استخدام غير مصرح به بما في ذلك وليس قاصراً على: النسخ، التوزيع، البث، أو أي طريقة يتم من خلالها أي استخدام للبيانات الواردة هنا دون الحصول على الموافقة المسبقة من ماركيت. لا تتحمل ماركيت أية مسؤولية أو التزام أو تعهد فيما يتعلق بالمحتويات أو المعلومات ("البيانات") المذكورة في هذا التقرير أو تلك المتعلقة به، إضافة إلى أي أخطاء أو أوجه عدم دقة أو حذف أو تأخير في البيانات أو عن أي إجراءات تتخذ اعتماداً على ما ورد في هذا التقرير. ولن تكون ماركيت مسؤولة بأي حال من الأحوال عن أية أضرار عرضية، خاصة، أو أضرار لاحقة نتج عن استخدام البيانات. ماركيت Markit، و مؤشر الأداء الاقتصادي PMI جميعها علامات تجارية مملوكة لمجموعة ماركيت.